

قضية اليوم

العسس مكشوف الوجوه

على مواجهة حزب الله في كل لبنان؛ طبيعاً، يتّكل القائد على وضعية داخلية معقّدة، يفترض أن الجيش لا يزال المؤسسة الأمّ عند المسيحيين،

وأنه صار المؤسسة المرغوبة عند كل خصوم حزب الله. وصار الضباط يستندون: حتى وليد جنبلاط وسفير جعجع يريدان الجيش؛

المساعدات الأميركية والبريطانية له سيمنحه عناصر القوة التي تبقى على قيد الحياة ولو انهارت الدولة كلها، وخصوصاً أنه سمع كلاماً

(هيلم الموسوي)



إبراهيم الاميت

الامر لم يتم فجأة. منذ وقت غير قصير، جرى إقناع قائد الجيش العماد جوزيف عون بأنه أقوى المرشحين لرئاسة الجمهورية. وتعرّز الأمر بعد كثرة الحديث عن صحة رئيس الجمهورية، العماد ميشال عون، والنشاط الاستخباري – الطبي القائم في لبنان مع مستشفيات واطباء ومرافقين لمعرفة أحوال الرئيس الصحية: أوقات نومه، عمل جهازه العصبي، ساعات النوم في النشاط، الشرود والنسيان، إضافة إلى الجهد العضلي. وهو ملف موجود أيضاً لدى قائد الجيش نفسه، طبعاً، جوزيف عون يحب ميشال عون، والأخير عندما أقنع القوى السياسية في البلاد بأهليته لتولي منصب القائد الجديد للجيش،

مشكلة القائد في قراءته الناقصة لواقع المؤسسة العسكرية ولواقع البلاد ولتوجهية التغييرات التي طرأت عليها

كان يردّد عبارتين على شكل ثابتتين: نظيف لا يمد يده على المال العام، مهني يهتّم بتطوير قدرات الجيش وغير مهتّم بالسياسة، ولا طموحات رئاسية عنده. وطبعاً، كان الرئيس عون يرفق كل هذه الصفات بالضرب على صدره: الموضوع عندي، جوزيف عون ليس مرشحاً للرئاسة، ولن يكون عنده جدول أعمال خارج المؤسسة العسكرية، لا داخلياً ولا خارجياً؛ ليس من داع هنا لإيراد آخر رأي للرئيس عون في ما قاله سابقاً. ولا حاجة إلى شرح ما طرأ على علاقة الرجلين خلال السنتين الأخيرتين: لكن المفيد في الأمر أن في القصر الجمهوري، اليوم، من يتعامل مع قائد الجيش الحالي على أنه أحد المرشحين الأقوياء للجلوس على الكرسي الرئاسي؛ حتى هذه اللحظة، تبقى الأمور في مكان مقبول. لكن الجديد أن قائد الجيش كان ينبغي كل صلة له بالملف

للجيش والشرطة العسكرية مبنى قنّاة «الجديد»، حيث يعمل مرتضى من أجل توقيفه، بعدما أعطى مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية، فادي عقيقي، الإشارة باستدعائه إلى فرع التحقيق في وزارة الدفاع العسكري القاضي فادي عقيقي. الإجراء المرفق والإساءة إلى الجيش اللبناني واختلاق الجرائم بحق المؤسسة العسكرية وعدة جرائم أخرى تمت بتهمة الدولة. وكانت دورية من مخابرات الجيش قد توجهت إلى منزل مرتضى اسس، ودعته إلى الحضور فوراً إلى فرع التحقيق، في حين أنه لم ير إشارة قضائية على ورقة استدعائه وإنما توقيع مديرية المخابرات، ولدى مراجعته المدعي العام التمييزي،

تبين أنهم لم يعطوا أي إشارة، وأن هناك إشارة من مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية فحسب. وفي التفاصيل أن مرتضى تناول على حسابه عبر «تويتر» قائد الجيش بعد منعه من دخول المحكمة العسكرية، حيث قال: «لقد ارتكبت الضابط عون حماقة»، واصفاً القرار بحقه بأنه «قمعي وما يقوي وعشائري». كذلك ظهر على تلفزيون «الجديد» متحدّثاً عن وجود فرضيات عدة لأسباب حصول انفجار المرفأ، وهو شخصياً يرحّح فرضية «الحمرة» التي تشمل قيادة الجيش السابقة والحالية، كونهما لم تتخذ أي إجراء لتفادي الانفجار. بعد تطويق مبنى «الجديد» اسس، أجريت اتصالات أفضت إلى تدخل

القاضي عويدات، وسحبه الدعوى من المحكمة العسكرية، ومتابعته لدى النيابة العامة التمييزية. وبناءً عليه، جرى استدعاء مرتضى إلى المحكمة التمييزية، الاثنى المقبل. وقد كُلف تقيب المحامين، ملحم خلف، المحامين عليا معلم وأنطوان الحويص ومازن حطيط، للدفاع عن مرتضى. عضو مجلس نقابة المحامين ومفوض قصر العدل المحامي ناصر كسبار لم يدل بموقف في أساس قضية الزميل مرتضى وما إذا كان كلامه يشكل جرماً أو لا لكونها معروضة أمام القضاء، لكنه أشار المسألة من حيث الشكل بحكم اطلاع الواسع على قضايا المطبوعات، وحضوره وكيلاً في مآث الشكاوى المقامة ضد الإعلاميين منذ 1990،

مشيراً إلى أن لا توقيف احتياطياً في قضايا المطبوعات مهما كتب الصحافي أو الإعلامي وورد في الصحيفة والإذاعة والتلفزيون تحديداً، فيما صدر قرار مبرم عن محكمة التمييز باعتبار قضايا مواقع التواصل الاجتماعي وليس رجل الأمان قضية الزميل مرتضى أو للشاكي أو بحتة. وأضاف: «غير صحيح ما نسمعه على لسان مسؤولين وغير مسؤولين أن الصحافي أو الإعلامي المدعي العام لديه حل من ثلاثة: إما حفظ الشكوى أو قرار منع محاكمة أو إحالة الملف أمام قاضي التحقيق أو إحالها مباشرة أمام محكمة المطبوعات». معتبراً أن المرجع الصالح لمحكمة المدنيين، والصحافيين خاصة، هو القضاء المدني، إذ لا شرعية لمحكمة مدنيين أمام القضاء محجري الصحافة التي اعدت

أميركيًا – بريطانياً واضحاً حول ضرورة توفير رواتب وحاجات العسكريين مهما حصل في البلاد. وهو أيضاً يتصرّف على أساس أن القاعدة الشعبية المسيحية في لبنان، كما المرجعية الدينية، تمنحه البركة الكافية لحمايته سياسياً، وأن خصومه في الساحة المسيحية ليسوا أقوياء بما يكفي لزعزعة دوره كقائد للجيش أو كمرشح رئاسي. وهذا ما جعله يعدّ جدول أعمال يتضمن المهادة أو المشاكسة مع كل المرشحين للرئاسة، من جبران باسيل إلى سمير جعجع

داخل المؤسسة وفروعها وقطعها، كما أنه لا ينتبه إلى أن الجيش لم يعد المغارة المغلقة التي لا يمكن الولوج إلى تفاصيلها وحساباتها وعملياتها. وهو يتجاهل أن كل ما في المؤسسة معلوم عند الناس حتى ولو تم تجاهله أو عدم الحديث عنه. كما يتجاهل أن الكل يعرف حجم التضمّخ في الجسم الإداري وحتى في الجسم العسكري، ويمارس الإنكار إزاء الملاحظات الجوهرية والعلمية حول موازنة الجيش ومصاريف كسائر الضباط والوحدات المتخصصة، ويعتقد أن صفقات الأسلحة، الجيدة منها أو الفاسدة، ليست في متناول الآخرين، ويتكل على «وهم» بأن كل محاولة لمساءلة المؤسسة العسكرية إنما هي مسّ بالذات الإلهية.

على أن الأخطر، هو تقييمه للواقع السياسي والإعلامي والاقتصادي في البلاد. قائد الجيش يثق فقط بما يقوله له الأميركيون عن وقائع المنطقة والأقليم. ويتكل فقط على دعم الأميركيين وبعض العرب للمؤسسة العسكرية عتاداً ومالاً، ويفترض أن التعاون الأمني مع أجهزة الاستخبارات العسكرية الأمريكية والبريطانية والفرنسية وخلافه، يجعله في صورة كل ما يحصل من حولنا. وهو يصدّق ما يعدّ له في مكتبته الخاص من تقارير حول الإعلام المحلي والخارجي، ويصل إلى خلاصات بأن هذا يقبض من فلان وهذا يتبع لفلان وهذا يتضمّن ضابطه باتصال وذاك بكلمتين وما إلى ذلك من ممارسات لم تغادر عقل المؤسسة العسكرية ولا عقل العاملين المدنيين فيها. لذلك، فإن ما قام به مع الزميل رضوان مرتضى في الأيام الثلاثة الماضية ليس غريباً أو مفاجئاً، بل نتيجة طبيعية لكل المقدمات السابقة له.

لكن، هل يسمح لنا حضرة «القائد الرئيس» بأن تلفت انتباهه إلى أنه أمام خيارات ضيقة بسيطة: إما أن

المفترضين من خارج نادي القوى السياسية المعروفة. لكن مشكلة القائد ليست هنا، بل في قراءته الناقصة لواقع المؤسسة العسكرية نفسها، ولواقع البلاد، ولتوجهية التغييرات التي طرأت عليها في العقود الثلاثة الماضية. ربّما هو لا يزال يرفض النقاش معه حول الواقع القيادي في المؤسسة العسكرية: من هم المحطّون ومن الذين يتضمّن إقصاؤهم، من هم المغضولون لتولي مناصب جديدة بمعزل عن رتبهم، ومن يجب تكليفهم بمهام فخرية قبل خروجهم إلى التقاعد، وهو غير قادر على إخماف هذه الأمور عندما يقارب مسألة التشكيلات داخل المؤسسة وفروعها وقطعها، كما أنه لا ينتبه إلى أن الجيش لم يعد المغارة المغلقة التي لا يمكن الولوج إلى تفاصيلها وحساباتها وعملياتها. وهو يتجاهل أن كل ما في المؤسسة معلوم عند الناس حتى ولو تم تجاهله أو عدم الحديث عنه. كما يتجاهل أن الكل يعرف حجم التضمّخ في الجسم الإداري وحتى في الجسم العسكري، ويمارس الإنكار إزاء الملاحظات الجوهرية والعلمية حول موازنة الجيش ومصاريف كسائر الضباط والوحدات المتخصصة، ويعتقد أن صفقات الأسلحة، الجيدة منها أو الفاسدة، ليست في متناول الآخرين، ويتكل على «وهم» بأن كل محاولة لمساءلة المؤسسة العسكرية إنما هي مسّ بالذات الإلهية.

هو تقيمه للواقع السياسي والإعلامي والاقتصادي في البلاد. قائد الجيش يثق فقط بما يقوله له الأميركيون عن وقائع المنطقة والأقليم. ويتكل فقط على دعم الأميركيين وبعض العرب للمؤسسة العسكرية عتاداً ومالاً، ويفترض أن التعاون الأمني مع أجهزة الاستخبارات العسكرية الأمريكية والبريطانية والفرنسية وخلافه، يجعله في صورة كل ما يحصل من حولنا. وهو يصدّق ما يعدّ له في مكتبته الخاص من تقارير حول الإعلام المحلي والخارجي، ويصل إلى خلاصات بأن هذا يقبض من فلان وهذا يتبع لفلان وهذا يتضمّن ضابطه باتصال وذاك بكلمتين وما إلى ذلك من ممارسات لم تغادر عقل المؤسسة العسكرية ولا عقل العاملين المدنيين فيها. لذلك، فإن ما قام به مع الزميل رضوان مرتضى في الأيام الثلاثة الماضية ليس غريباً أو مفاجئاً، بل نتيجة طبيعية لكل المقدمات السابقة له.

لكن، هل يسمح لنا حضرة «القائد الرئيس» بأن تلفت انتباهه إلى أنه أمام خيارات ضيقة بسيطة: إما أن

تقيب المحامين في بيروت كلف ثلاثة محامين للدفاع عن الزميل مرتضى

«موقفها الثابت والدائم الذي سبق أن اتخذته في جميع الاستحقاقات المشابهة بأن الصحافي لا يمثل إلا أمام محكمة المطبوعات»، متمنية على قيادة الجيش «احترام قراره، ولكن هناك نوع من الاتفاق بأن التواصل الاجتماعي وليس رجل الأمان قضية الزميل مرتضى مع استعداده للمثول أمام القضاء في حال الادعاء عليه». كذلك أدان «تجمّع نقابة الصحافة الجديدة» استدعاء مرتضى للمثول أمام جهاز أمني، وتطويق مبنى «الجديد» معتبراً أن المرجع الصالح لمحكمة المدنيين، والصحافيين خاصة، هو القضاء المدني، إذ لا شرعية لمحكمة مدنيين أمام القضاء مع موافقتنا على مضمونها أو

لأنه رضوان...

محمد نزال

لا، ليس لأنّه صحافي. هو رضوان مرتضى. لأنّه هو رضوان مرتضى. لأنّ صحافيًا فبنا لراءة الصفة. في العالم عموماً وفي بلادنا خصوصاً، ما لم تتجاوز نفسها إلى معنى أعلى. هي صفة. إن اكتفيت بها، زاملتك قهراً مع أرخص صور البشري الحديث.

مشكلتهم مع رضوان مرتضى. رضوان بذاته. لذا، نعدكم من بهلوانيات التضامن المهني ومواقف «اللوبيات الإعلامية»، التي هي، بأكثرها، ضديّة وجوديّة لرضوان الحالة. هؤلاء الذين لا يصدّقون، بل لا يمكنهم، بالتكوين الذهني، أن يفترضوا ولو نظرياً وجود رضوان... الشخص الذي لم يبع نفسه بثمن. أعرفه جيّداً. شريك الكلمات الأولى. هو أشرف من أشرفهم. نعم. لعب بين «الكبار» وأجاد ذلك، وهذه موهبته الفذّة. وكّم كره عديمو المواهب ذلك، طوال التاريخ، وكّم عبث الغيظ في خيالهم تأليفات لتعزّي أنفسهم، ذلك، رضوان، الذي أجاد عمله، ولم يبع نفسه. هذه هي، باختصار، هذه هي. حالة نادرة في «كار» يطّخ رخصاً.

أتمّا عن «الدولة»... بمؤسساتها وأجهزتها، الإدارية والنقدية والأمنية والعسكرية. فالنفس تقرف أن تتحدّث فيها بعد عقود من العمر عاشتها هنا، لا جديد. كلّ هذا حصل سابقاً. هذا «عود أيدي» من نوع خاص جداً عشناه ونعيشه. كثيرون تكلموا ضد رضوان في الأونة الأخيرة. لوبيات إقطاعيّة وأمنيّة وإعلاميّة وقضائيّة إلخ. عادي، المهم، من الجيد أن يعرف هؤلاء الآتي: رضوان ليس وحده. عن نفسي، ولا أمك إلا بنفسي، ولا أتحدّث إلا باسم نفسي... من يمّس رضوان بأذى فقد مسّ نفسي. ونفسي هذه، من سنوات، ما عدت أحرص أن تخلّ بخير.

عندما، «مؤكدة أن «أول واجبات القوى الأمنية هو الدفاع عن الأمن القومي الداخلي والخارجي، وليس الدفاع عن شخصيات عسكرية أو سياسية»، ورات أن ما حصل هو نتجة طبيعية لتراكم الأخطاء والمخالفات والتعدي الفاضح على الحقوق والحريات وغياب القضاء المستقل. وأشار البيان إلى أنه لا يمكن المجتمع اللبناني أن يقف مكتوف الأيدي أمام المخالفات الفاضحة للقوانين والتعديّات الخطيرة على الحريات العامة من خلال إضطاع المحامين والإعلاميين لتوقيف أحد الصحافيين بسبب آراء صادرة عنه بمناسبة عمله الصحافي والإعلامي، بغض النظر عن موافقتنا على مضمونها أو